الفصـــل الثامن

الطلـــب

١ - معنى الطلب :

سبق أن ذكرنا من قبل أن لفظ الطلب فى المعنى الاقتصادى يعنى الحاجة معبراً عنها بمن يملك موارد كافية لمنحها عند اللزوم.

ونود هنا أن نشرح بشىء من التفصيل ما نعنيه بهذه العبارة.

فى الواقع كثيراً ما يتوق الفرد إلى اقتناء شـىء معين لأنـه نـافع لديـه بالتـأكيد ، وهو نافع لديه لأنه إنما يشبع رغبـة منحـة عنده. ولكن هذا الفرد قد يعجز عن الحصول على هـذا الشـىء لأنـه لا يملك مـوارد كافيـة يمنحـها فـى مقـابل حصولـه عليها. ورغبة الفرد بهذه المثابة لا يعتبر طلبـاً مـن جانبـه علـى هذا الشـىء لأنـها رغبة عاجزة لا تستند إلى قوة شرائية تعززها.

وهكذا فإن مجرد توفر الرغبة لدى الإنسان فى الحصول علـى شـىء معين ، لا يعتبر " طلباً " من جانبه على هذا الشىء لأنه رغبته هـذه لـن تؤثـر علـى الكميـات المعروضة للبيع من هذا الشىء فى السوق أو على الثمن الذى تباع بـه ، فـهو طلـب غير فعلى.

أما إذا صاحب تلك الرغبة لدى الإنسان مقدرة على الشـراء الفعلـى ، بمعنـى أن كانت لديه موارد كافية يستطيع بمقتضاها الحصول على هذا الشىء فإنـه يـبرر مـن جانبه طلب على هذا الشىء حيث أن رغبته فى هـذه الحالـة تسـتند إلـى قـوة شـرائية تقويها وتعززها بحيث يجعل لها تأثيراً معيناً على الكميات المعروضة للبيع من هـذا الشىء فى السوق ، وعلى الثمن الذى تباع به.

فالطلب الاقتصادى عند الأثمان المختلفة هو الذى يدخل فى الاعتبار عند تحديـد الأثمان لا مجرد الرغبة فقط. وبسبب عـدم التمييـز الدقيـق بيـن الرغبـة والطلـب ، كانت تحدث أخطاء فى تقدير الاحتياجات الفعلية سوق سلعة معينـة. فربـة المـنزل مثلاً عندما تسأل عن رغبتها فى شراء منزل أم ثلاجة ، أم أى سـلعة أخـرى ، فإنـها

سوف تجيب بأنها تريد كل هذه الأشياء ؛ ولكنها فى الحقيقة لا تستطيع شراء كل هذه الأشياء لأنها لا تملك النقود الكافية.

وكثيراً ما نجد أن هناك ارتباطاً ضعيفاً بين الحاجة الملحة التى بمقتضاها يرغب الأفراد المختلفون فى الحصول على السلعة ، والقدرة النسبية لدفع أثمانها ، وذلك بسبب الاختلاف فى الدخل [1] فالرجل الثرى الذى يذهب إلى بائع الخبز سيكون لديه رغبة شديدة فى دفع ١٠ قروش أو أكثر لرغيف الخبز إذا لم يستطع شراءه بأقل من ذلك لأن قوته الشرائية كبيرة نسبياً. فى حين أنه لو دخل جائع فقير فى نفس الوقت إلى هذا المحل ، وكانت لديه رغبة شديدة فى الخبز بسبب الجوع ، فإنه مع ذلك لن يستطيع أن يدفع إلا قرشاً واحداً فى هذا الرغيف لأنه لا يملك إلا هذا القرش. فإذا كان الثمن السائد فى السوق قرشاً واحداً فإن كلا الرجلين لن يدفع إلا قرشاً ، وهذا هو الطلب. ومن هنا نجد الاختلاف بين الرغبة والطلب.

فالرجل الثرى لديه رغبة ولديه مقدرة على الدفع فى حين أن هذا الجائع لديه رغبة أكبر فى السلعة ولكن لديه مقدرة أقل فى الدفع ، فإن لم تكن السلعة فى متناول الرجل الفقير فإن رغبته لن تتحول إلى طلب. إذن الطلب هو الرغبة المؤيدة بقوة شرائية تمكن الفرد من الحصول على ما يريد.

على أن الارتباط الضعيف بين الرغبة الشديدة وبين ثمن السلعة لا يرجع إلى الظروف الطبيعية وظروف العرض والطلب فحس وإنما يرجع إلى ظروف أخرى سوف نتعرض لها فيما بعد.

لعل الآن قد وضح تماماً فى ذهننا ما يعنيه لفظ الطلب ، فهو يعنى الحاجة معبراً عنها بمن يملك موارد كافية لمنحها عند اللزوم ، أو هى الرغبة الأكيدة فى الشراء التى تؤيدها وتعززها قوة شرائية فعلية.

٢ - قانون الطلب :

بعد أن عرفنا ما يعنيه لفظ الطلب ، فى المعنى الاقتصادى ، نريد أن نعرف ما يمكن أن يحدث للكمية التى يطلبها المستهلك الفرد من سلعة معينة عندما يتغير ثمن تلك السلعة بالزيادة أو النقصان فى السوق.

---

[1] Umbreit Hunt-Hinter. Economics. Ibird Edition 1951 Mcgrew-Hill Book Co. p. 263.

يبدو انه من المحتمل أنه كلما انخفض ثمن سلعة معينة فى السوق ، كلما ازدادت الكمية المطلوبة منها عند هذا الثمن المنخفض ، حيث ان المشترين الاحتماليين الذين لم يكونوا راغبين من قبل فى شراء أى شىء من تلك السلعة سيرغبون فى شرائها عندما ينخفض ثمنها . ويحدث العكس إذا ارتفع ثمن السلعة فى السوق .

وثمن السلعة ليس هو العامل الوحيد الذى يؤثر على الكمية المطلوبة منها فى السوق ، إذ أن هناك عوامل أخرى لها تأثير أيضاً على الكمية المطلوبة من هذه السلعة فى السوق ، ومن ذلك مثلاً حجم دخل الفرد ، وذوقه وأثمان السلع البديلة وغيرها من العوامل الأخرى التى يحتمل أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً على الكمية التى تطلب من سلعة معينة عند ثمن معين .

غير أننا فى هذه المرحلة من التحليل ، سوف نقصر بحثنا على معرفة أثار تغير ثمن سلعة ما على الكمية المطلوبة منها فى السوق ، ولهذا سنفترض بقاء تلك العوامل الأخرى التى يحتمل أن تؤثر بدورها على الكمية المطلوبة من السلعة ، ثابتة على حالها دون تغيير ، حتى يمكننا أن نناقش أثر تغير الثمن وحده على تلك الكمية .

القاعدة هى أنه كلما ارتفع ثمن سلعة ما ، قلت الكمية المطلوبة منها وكلما انخفض ثمنها ، كلما زادت الكمية المطلوبة منها .

وكأن هناك علاقة وثيقة بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها . هذه العلاقة هى ما يسمى " بقانون الطلب Law of Demand " الذى ينطوى على أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير تغيراً عكسياً بوجه عام مع تغير الثمن الذى تباع السلعة به فى السوق فتزيد بانخفاضه ، وتقل بارتفاعه [1].

وهناك من الأسباب ما يدعونا إلى الاعتقاد بصحة انطباق هذا القانون على جميع السلع تقريباً [2].

وثانياً : قد يتحول المستهلك إلى السلعة التى انخفض ثمنها نسبياً ، فلو أن ثمن السمن البلدى انخفض فى السوق مثلاً ، فقد يؤدى ذلك إلى إقبال المستهلكين على

---

[1] Rebertson Ibid. P. 65

[2] راجع أسس علم الاقتصاد الكتاب الثانى للدكتور حسين عمر ص ٧ القاهرة طبعة ١٩٥٥ .

شراء السمن البلدى بدلاً من السمن الصناعى. وكذلك لو انخفض ثمن القمح فإن هذا قد يؤدى إلى إحلال القمح محل الذرة.

وثالثاً : قد يجذب الانخفاض فى الثمن ، مستهلكين جدد ، لم يكونوا قادرين على استهلاك السلعة من قبل بسبب ارتفاع ثمنها.

رابعاً : قد يدفع الانخفاض فى الثمن المستهلكين القدامى للسلعة إلى الإقبال على شراء المزيد منها للإفادة من بعض الاستعمالات الجديدة لها ، كاستخدام السكر فى عمل الفطائر.

خامساً : لو تمادى الثمن فى الانخفاض إلى أن أصبح فى النهاية مساو للسفر ، لأصبحت السلعة " حرة " يسرف الناس فى استخدامها حتى تصبح منفعتها الحدية صفراً.

٣ - جدول الطلب :

وضح لنا الآن أنه كلما ارتفع ثمن سلعة ما كلما قلت الكمية المطلوبة منها ، وبالعكس كلما انخفض ثمنها كلما زادت الكمية المطلوبة منها.

دعنا الآن نفترض أن هناك سلعة ما ، ولتكن القمح مثلاً ، تباع وتشترى فى السوق بالأرادب ، وأن المستهلكين كانوا يقبلون على شراء ٩ ملايين أردب منها ، إذا كان ثمن الأردب فى السوق ٥ جنيهات. بينما كانوا يقبلون على شراء ١٠ ملايين إذا كان الثمن ٤ جنيهات ، ١٢ مليوناً إذا كان الثمن ٣ جنيهات ، ١٥ مليوناً إذا كان الثمن جنيهان ، و ١٩ مليوناً إذا كان الثمن جنيهاً واحداً.

من هنا يمكن وضع جدول يوضح الكميات التى ستطلب من سلعة معينة ، عند كل ثمن معين ، وفى لحظة زمنية معينة.

هذا الجدول هو ما يسمى " بجدول الطلب Demand Schedule " الذى يظهر الأثر الذى يحدثه تغير الثمن على الكمية المطلوبة من سلعة معينة [١].

ولنفترض أن الجدول التالى رقم (١١) يمثل جدول الطلب الشهرى على سلعة القمح فى مدينة معينة.

---

[١] الدكتور أحمد أبو اسماعيل - مبادى الاقتصاد التحليلى ص ٢٠٨ وانظر كذلك Umbretit Hunt kindter المرجع السابق ص ٢٦٥.

جدول رقم (١٢)

سعر القمح بالجنيهات للأردب	الكمية المطلوبة بملايين الأرادب في الشهر
٥	٩
٤	١٠
٣	١٢
٢	١٥
١	١٩

من هذا الجدول نلاحظ أنه كلما انخفض الثمن كلما زادت الكميات المطلوبة عند هذا الثمن.

وأكثر ما يهم الاقتصاديون ، وأرباب الأعمال بالنسبة لجداول الطلب هذه ، أن تكون بقدر الإمكان قريبة من الواقع ، ولو أنه من الصعب تكوين تقديرات صحيحة صحة كاملة عن الطلب المتوقع على سلعة معينة ، عند ثمن معين على أن ذلك لا يمنع من التنبؤ بما ستكون عليه حالة الطلب على سلعة معينة عند ثمن معين ، ما دمنا نضع في اعتبارها كافة الظروف المحتملة عند قيامنا بهذا التنبؤ.

ولعل خير وسيلة للوصول إلى جداول للطلب أكثر دقة ، وأكثر تمثيلاً للواقع بالنسبة لسلعة هي الاستعانة عند وضعها بالإحصاءات الماضية التي توضح فعلاً الكميات التي طلبت فعلاً من هذه السلعة ، عند كل ثمن معين وفي خلال فترة زمنية معينة مع الأخذ في الحسبان مدى التغير الذي قد يكون قد طرأ على الظروف المصاحبة لحالة الطلب وقتئذ ، كمقدار التغير الذي طرأ على عدد المستهلكين ، وعلى أثمان السلع البديلة وغيرها.

ولجداول الطلب أهمية خاصة لدى رجال الأعمال ، وخاصة الذين يتمتعون منهم بمركز احتكاري ، إذ يهمهم معرفة ما سوف تكون عليه حالة الطلب على السلع التي ينتجونها في حالة تحديد أثمان احتكارية تحقق لهم أقصى ربح ممكن.

كذلك تهتم الحكومات بجداول الطلب عند وضع التقديرات الميزانية ، وتحديد حصيلة الضرائب اللازمة لتحويل النفقات العامة ، ويساعدها هذه الجداول على معرفة السلع التى سوف تفرض عليها الضرائب ومعدلات هذه الضرائب نظرا لان حصيلة الضرائب تختلف باختلاف حجم المبيعات ، فقد يؤدى ارتفاع الثمن الناشئ عن فرض ضريبة معينة ، أو زيادة سعر ضريبة قائمة إلى انكماش فى حجم المبيعات بدرجة كبيرة ، ومن ثم تصبح حصيلة الضريبة الناتجة أقل مما كانت عليه قبل فرض الضريبة الجديدة ، أو قبل رفع سعر الضريبة القائمة .

٤ - منحنى الطلب :

لو أننا قمنا بتمثيل البيانات التى يعرضها جدول رقم (٢١) السابق على رسم بيانى بأن نقيس الأثمان على المحور الرأسى ، والكميات المطلوبة على المحور الأفقى ، لخرج إلينا منحنى الطلب Demand Curve كما يوضحه شكل رقم (٢٧) التالى :

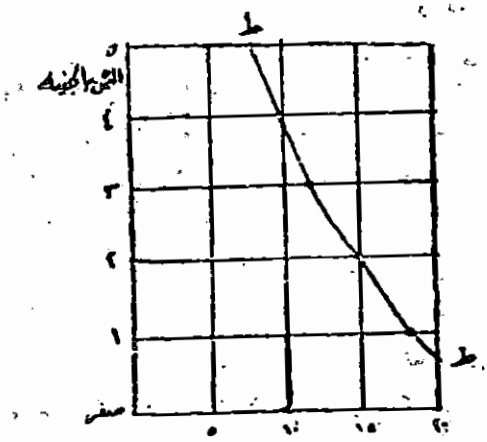

شكل رقم (٢٧)

فالمنحنى (ط ط) فى هذا الشكل يمثل منحنى الطلب على سلعة القمح ، وهو ليس إلا مجرد التعبير البيانى لجدول الطلب السابق .

ولعل أهم ما يلاحظ على هذا المنحنى أنه ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين ، دلالة على أن الكمية المطلوبة من سلعة القمح تزيد بانخفاض ثمنه

وتقل بارتفاعه ، وهذا ليس إلا تطبيقاً لقانون الطلب الذى سبق أن أشرنا إليه ، والذى يقضى بأن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير تغيراً عكسياً مع التغير فى ثمنها فتزيد بانخفاضه وتقل بارتفاعه.

ويمكن تفسير الانحدار السالب لمنحنى الطلب بهذا الشكل على أساس فكرة تناقص المنفعة الحدية التى سبق شرحها. ١

فطبقاً لهذه الفكرة تكون منفعة الوحدات الإضافية التى يحصل عليها المستهلك من سلعة معينة ، أقل من منفعة الوحدات السابقة ، وعلى ذلك فإن المستهلك سوف يرى أنه ليس من مصلحته أن يدفع نفس الثمن للحصول على وحدات ستعطيه منفعة أقل من الوحدات السابقة ، طالما أن دخله وذوقه لم يتغيرا.

وعلى ذلك فإن المستهلك لن يستزيد مشترياته من سلعة ما ، إلا إذا انخفض ثمنها حيث يبرر الثمن المنخفض عندئذ شراء الوحدات الإضافية ذات المنفعة الأقل، وسيكف المستهلك عن الشراء عندما يجد أن الثمن الذى يدفعه يتعادل مع منفعة الوحدة الأخيرة التى يحصل عليها من تلك السلعة.

أما إذا ارتفع ثمن السلعة فإن المستهلك سيجد أن منفعة الوحدة الأخيرة التى يشتريها من هذه السلعة ، أقل من الثمن الذى يدفعه لها ، وعلى هذا يقلل من الوحدات المشتراه إلى أن يجد أن منفعة الوحدة الأخيرة التى يشتريها تتعادل مع الثمن الذى يدفعه فيها. وعلى هذا الأساس يقوم المستهلك بشراء وحدات السلعة حتى تتعادل منفعتها الحدية مع المنفعة الحدية للنقود [١]. ويعنى هذا أن منحنى الطلب على هذه السلعة سوف ينحدر من أعلى إلى أسفل متجهاً من اليسار إلى اليمين دلالة على أن الكمية المطلوبة منها تزيد بانخفاض الثمن وتقل بارتفاعه.

ويمكننا إعطاء تفسير آخر لانحدار منحنى الطلب على أساس فكرة المعدل الحدى للإحلال التى سبق شرحها أيضاً. فطبقاً لهذه الفكرة ، إذا كان لدينا سلعتين (أ) ، (ب) ، ثم انخفض ثمن إحدى السلعتين ولتكن السلعة (أ) مثلاً ، بينما ظل ثمن السلعة الأخرى (ب) على ما هو عليه ، فإن المستهلك سيلجأ إلى إحلال وحدات من السلعة (أ) التى انخفض ثمنها محل وحدات السلعة (ب) التى أصبح ثمنها مرتفعاً نسبياً بالنسبة لسلعة (أ).

---

[١] أنظر الفصل الخامس من كتاب
Robertson Lectures on Economic principles.

وبما أن شرط التوازن يقتضى تعادل المعدل الحدى للإحلال من السلعتين مع النسبة بين الثمنين

$$\text{أى عندما } \frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ أ}} = \frac{\text{ثمن أ}}{\text{ثمن ب}}$$

فإن انخفاض ثمن أ مع بقاء ثمن ب ثابتاً يجعل هناك اختلالاً فى شرط التوازن حيث أن المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين أصبح أكبر من النسبة بين الثمنين .

لذلك يتعين على المستهلك أن يحل وحدات من السلعة أ (التى انخفض ثمنها) محل السلعة ب (التى ارتفع ثمنها نسبياً) حتى يتحقق شرط التوازن مرة أخرى[1] .

وهكذا نجد أن زيادة وحدات أ نتيجة انخفاض ثمنها يفسر لنا انحدار منحنى الطلب من أعلى إلى أسفل .

٥ - مرونة الطلب :

رأينا فيما سبق أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة فى أى لحظة معينة تزيد بانخفاض ثمنها وتقل بارتفاعه .

غير أنه لو نظرنا إلى التغير الذى يطرأ على الكمية المطلوبة من كل سلعة من السلع المختلفة نتيجة للتغير فى ثمنها ، لوجدناه يختلف من سلعة لأخرى . فالنسبة لبعض السلع ؛ نجد أن تغيراً بسيطاً فى الثمن يؤدى إلى تغير كبير فى الكمية

---

[1] يمكن توضيح الفكرة بمثال حسابى . إذا فرضنا أن شرط التوازن هو عندما Δ ب = ٤ ، Δ أ = ٨ وثمن أ = ١٠ قروش ، ثمن ب = ٢٠ قرشا .

فإن $\frac{\Delta \text{ ب}}{\Delta \text{ أ}} = \frac{\text{ثمن أ}}{\text{ثمن ب}}$

فإذا انخفض ثمن أ إلى ٥ قروش مع بقاء ثمن ب ثابتا فإن النسبة الجديدة تصبح ٢٠٪ ومن المعلوم أن ٨٪ لا تساوى ٢٠٪ حيث ٨٪ أكبر من ٢٠٪ لذلك لابد من تغيير وحدات السلعتين . ولكن طالما أن أ اصبحت أرخص ، فإن الرشد الاقتصادى يقتضى زيادة وحدات أ وتخفيض وحدات ب ، لأن شرط بناء محنيات السواء يقوم على أن زيادة وحدات احدى السلعتين يقتضى تخفيض وحدات السلعة الثانية ، وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة Δ أ .

المطلوبة. وبالنسبة للبعض الآخر نجد أن تغيراً فى الثمن يؤدى إلى تغير ضئيل فى الكمية المطلوبة.

فلو فرضنا أنه عندما كان ثمن الكيلو من التفاح ١٠٠ قرشاً، كانت الكميات المطلوبة منه فى مدينة الإسكندرية ١٠٠٠٠ كجم. وأنه عندما ارتفع الثمن إلى ١١٠ قرشاً للكيلو جرام انخفضت الكمية المطلوبة منه إلى ٧٥٠ كجم أسبوعياً. أى أن ارتفاعاً فى الثمن قدره ١٠% أدى إلى انخفاض فى الكمية المطلوبة قدره ٢٥%.

ولو أننا نظرنا إلى حالة الطلب على سلعة أخرى ولتكن الأرز مثلاً وافترضنا أنه عندما كان ثمن الكيلو منه ٤٠ مليما. كانت الكمية المطلوبة منه أسبوعياً فى مدينة الإسكندرية ١٠٠٠٠ كجم. وأنه عندما ارتفع الثمن إلى ٦٠ مليماً للكيلو انخفضت الكمية المطلوبة إلى ٩٥٠٠ كجم أسبوعياً أى أن ارتفاعاً فى الثمن مقداره ٥٠% أدى إلى انخفاض فى الكمية المطلوبة مقداره ٥% فقط.

ففى الحالتين نلاحظ انخفاض الكميات المطلوبة نظراً لارتفاع الثمن ؛ ولكن درجة تأثر الطلب فى كل حالة منها ؛ تختلف عنها فى الأخرى ؛ فارتفاع ثمن التفاح بمقدار ١٠% أدى إلى انكماش الطلب عليه بمقدار ٢٥% ؛ بينما نجد أن ارتفاعاً أكبر بكثير من ثمن الأرز وهو بمقدار ٥٠% لم يؤد إلى انكماش بسيط فى الطلب عليه لم تتعد نسبته ٥% .

ويعبر الاقتصاديون عن درجة تأثر الطلب على سلعة معينة نتيجة لتغير ثمنها بمرونة الطلب Elasticity of demand على تلك السلعة عند ذلك الثمن.

ففى المثال السابق ؛ يقال أن الطلب على سلعة التفاح مرن Elastic بمعنى أن تغيراً طفيفاً فى الثمن يحدث تغيراً كبيراً فى الكمية المطلوبة منها بينما يقال أن الطلب على سلعة الأرز غير مرن Inelastic ؛ بمعنى أن الكمية المطلوبة منها لا تتأثر كثيراً بتغيرات الثمن.

وتتفاوت السلع فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث درجة مرونة الطلب على كل منها بحيث يمكن التدرج من طلب لا نهائى المرونة ؛ إلى طلب مرن ، إلى طلب متكافئ المرونة ؛ (أى طلب مرونته تساوى الوحدة) ؛ إلى طلب غير مرن ، إلى طلب عديم المرونة.

ويمكن قياس درجة مرونة الطلب على سلعة معينة عند ثمن معين قياسا عدديا بقسمة التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة ، على التغير النسبى فى ثمنها .

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى الثمن}}$$

ومن الواضح أن نتيجة هذه القسمة يمكن أن تتخذ أى قيمة بين الصفر ، وما لا نهاية .

فإذا كان ناتج القسمة مساو للصفر ؛ قيل أن الطلب عديم المرونة . وإذا كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح ؛ قيل أن الطلب مرن . وإذا كان الناتج مساو للواحد الصحيح ؛ قيل أن الطلب متكافئ المرونة . وإذا كان الناتج أقل من الواحد الصحيح؛ قيل أن الطلب غير مرن . وأخيراً إذا كان الناتج ما لا نهاية قيل أن الطلب لا نهائى المرونة .

كذلك يمكن قياس درجة مرونة الطلب [1] قياساً هندسياً باتخاذ نقطة معينة على منحنى الطلب ، نرسم عندها مماساً للمنحنى ؛ كما هو واضح من الشكل رقم (٢٨) التالى :

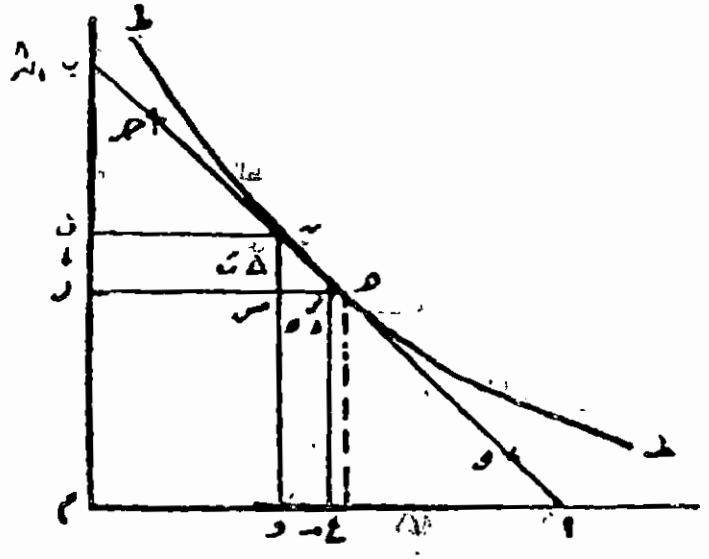

شكل رقم (٢٨)

[1] من المهم ان نلاحظ أن اشارة مرونة الطلب سالبة دائما بعكس مرونة العرض التى دائما موجبة .

ففى هذا الشكل نفترض أن المنحنى (ط ط) والمطلوب قياس مرونة الطلب عند نقطة معينة عليه ولتكن النقطة (ن)٠

وللوصول إلى ذلك :

نرسم المماس أ ب بحيث يمس منحنى الطلب عند النقطة (ن)٠

مرونة الطلب عند النقطة (ن) $\frac{\text{أ ن}}{\text{ن ب}}$

فإذا كان (أ ن) أكبر من (ن ب) كان الطلب مرناً ؛ وإذا كان (أ ن) أصغر من (ن ب) كان الطلب غير مرن ؛ أما إذا تساوى (أ ن) مع (ن ب) كان الطلب متكافئ المرونة٠

وحتى نفهم لماذا اعتبرنا $\frac{\text{أ ن}}{\text{ن ب}}$ مقياساً لمرونة الطلب عند النقطة (ن) نفترض فى الشكل السابق أن الثمن السائد عند النقطة (ن) تغير تغيراً طفيفاً . وليكن Δ ث (يلاحظ أن Δ ث فى هذا الشكل تمثل تغيراً كبيراً ؛ غير أن ذلك لمجرد التوضيح فقط [1] وتبعاً له تغيرت الكمية المطلوبة تغيراً طفيفاً أيضاً وليكن Δ ك (ويلاحظ هنا أيضاً أن النقطة ر تقع على منحنى الطلب إذا كان تغير الثمن طفيفاً جداً) ولذلك يمكن تجاهل المسافة ر هـ ؛ ونعتبر أن ر ص = هـ ص٠

وعلى حسب تعريف المرونة تكون مرونة منحنى الطلب المرسوم فى هذا الشكل عند النقطة (ن) =

$$\frac{\Delta \text{ ك}}{\text{و م}} \div \frac{\Delta \text{ ث}}{\text{ن و}} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\text{و م}} \times \frac{\text{ن و}}{\Delta \text{ ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{ن م}}{\text{و م}} = \frac{\text{هـ ص}}{\text{ص ن}} \times \frac{\text{ن و}}{\text{و م}}$$

(حيث أن $\frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ت}} = \frac{\text{هـ ص}}{\text{ص ن}}$ وكذلك $= \frac{\text{أ و}}{\text{و ن}}$ لتشابه المثلثين

أ ع هـ ، هـ ص ن

---

[1] Δ ث تنطق دلتا ث ٠

$$\therefore \text{م} = \frac{\text{أ و}}{\text{و ن}} \times \frac{\text{ن و}}{\text{و م}} = \frac{\text{أ و}}{\text{و ن}}$$

بما أن Δ أ و ن ، أ م ب مثلثان متشابهان .

$$\therefore \text{م} = \frac{\text{أ و}}{\text{و ن}} = \frac{\text{أ م}}{\text{م ب}} = \frac{\text{أ ن}}{\text{ن ب}}$$

$$\therefore \text{المرونة عند النقطة ن} = \frac{\text{أ ن}}{\text{ن ب}}$$

وإذا فرضنا فى الشكل السابق رقم (٢٨) أن أ ب تمس منحنى طلب على شكل مستقيم ، فسنجد أن مرونة الطلب عند النقطة جـ = $\frac{\text{أ جـ}}{\text{جـ ب}}$

ومن الواضح أنها فى هذه الحالة أكبر من الواحد الصحيح ، أى أن الطلب مرن عند هذه النقطة ، أما عند النقطة ى / فالمرونة = $\frac{\text{أ ى}}{\text{ى ب}}$

وهى فى هذه الحالة أقل من الواحد الصحيح ، أى أن الطلب غير مرن عند هذه النقطة .

وعند النقطة هـ الواقعة فى منتصف الخط ، المرونة = $\frac{\text{أ هـ}}{\text{هـ ب}}$

وهى تساوى الواحد الصحيح (أ هـ = هـ ب) أى أن الطلب متكافئ المرونة عند هذه النقطة ، أما عند النقطة أ فالمرونة = $\frac{\text{صفر}}{\text{أ ب}}$ = صفر

أى أن الطلب عند هذه النقطة عديم المرونة ، أما عند النقطة ب فالمرونة =

أ ب

صفر

= ما لا نهاية أى أن الطلب عند هذه النقطة لا نهائى المرونة.

وهكذا نلاحظ إختلاف درجة المرونة من نقطة إلى أخرى على نفس المنحنى.

٦ - درجة المرونة وشكل منحنى الطلب :

١ - طلب عديم المرونة Perfectly Inelastic demand حيث لا يؤدى التغير فى الثمن إلى أى نتيجة فى الكمية المطلوبة ، بمعنى أن الكمية المطلوبة لا تتغير إطلاقاً نتيجة للتغيرات فى الثمن سواء بالزيادة أو النقصان. وفى هذه الحالة يكون المعامل العددى للمرونة مساوياً للصفر ، ويأخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم العمودى على المحور الأفقى ، أى موازى للمحور الرأسى كما يتضح من الشكل رقم (٢٩) التالى :

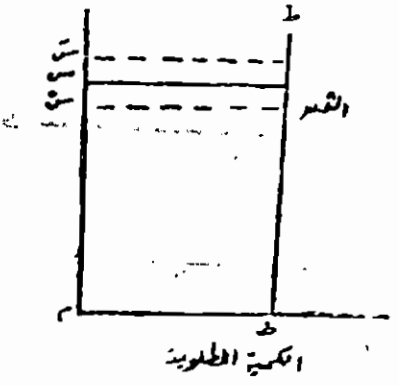

شكل رقم ٢٩

فى هذا الشكل المنحنى (ط ط) يمثل حالة طلب عديم المرونة ، وهنا يطلب المستهلكون نفس الكمية (م ط) مهما كان مستوى الثمن ، أى سواء ارتفع إلى المستوى (م س) أو إنخفض إلى المستوى (م س) ويمكن أن نضرب مثلاً لهذه الحالة ، بحالة أحد الأثرياء فى مزاد علنى يصر على شراء سلعة معينة مهما كان ثمنها.

٢ - طلب لا نهائى المرونة Infinitely Elastic demand : حيث لا يقابل تغير الكمية أى تغيير فى الثمن • فالثمن ثابت لا يتغير ، ولكن الكمية المطلوبة هى التى تتغير • وفى هذه الحالة يساوى المعامل العددى للمرونة مالا نهاية (∞) ويأخذ منحنى الطلب شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى كما يتضح من (شكل ٣٠) التالى :

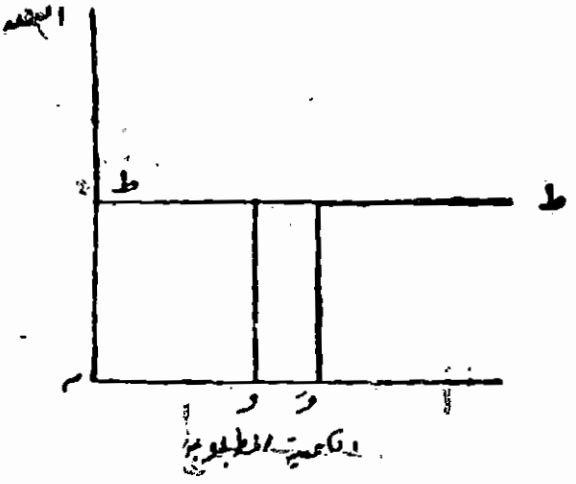

شكل رقم ٣٠

فى هذا الشكل المنحنى (ط ط) يمثل حالة طلب لا نهائى المرونة ، وهنا عند ثمن معين وليكن (م ط) يطلب المستهلكون الكمية (م و) أو الكمية (م وَ) أو أية كمية أخرى عند هذا المستوى من الثمن • مثال ذلك استعداد الحكومة لشراء محصول القطن أو أى محصول آخر عند ثمن معين مهما كانت الكمية التى يعرضها المزارعون •

٣ - طلب مرن Elastic demand : وهنا يؤدى التغير فى الثمن إلى تغير أكبر فى الكمية المطلوبة ، فإذا انخفض الثمن بنسبة ١% ، زادت الكمية المطلوبة بنسبة ٣% مثلاً ، وإذا ارتفع الثمن بنسبة ١% ، نقصت الكمية المطلوبة بنسبة ٣% مثلاً • وفى هذه الحالة يكون المعامل العددى للمرونة أكبر من الواحد الصحيح •

ويكون المنحنى قليل الانحدار ، وأقرب ما يكون إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى ، كما يتضح من الشكل (رقم ٣١) التالى :

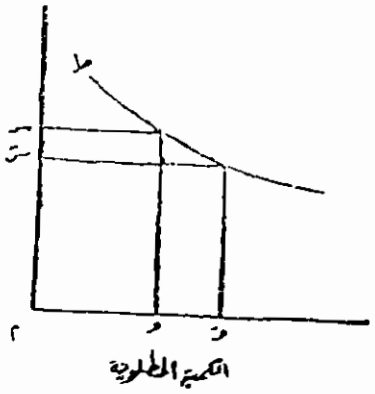

شكل رقم (٣١)

فى هذا الشكل المنحنى (ط ط) يمثل حالة طلب مرن ، حيث أن انخفاض الثمن من (م س) إلى (م ر) قد أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، أى من (م و) إلى (م و) .

٤ - طلب غير مرن Inelastic demand وهنا يؤدى التغير فى الثمن إلى تغير أقل فى الكمية المطلوبة . فإذا انخفض الثمن بنسبة ٣% ، زادت الكمية المطلوبة بنسبة ١% مثلاً ، وإذا ارتفع الثمن بنسبة ٣% ، نقصت الكمية المطلوبة بنسبة ١% مثلاً ، وفى هذه الحالة يكون المعامل العددى للمرونة أقل من الواحد الصحيح ، ويكون المنحنى شديد الانحدار ، وأقرب ما يكون إلى الخط المستقيم الموازى للمحور الرأسى ، كما يتضح من الشكل رقم (٣٢) التالى :

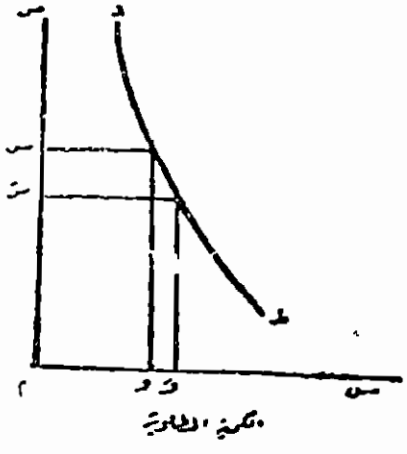

شكل رقم (٣٢)

فى هذا الشكل (ط ط) يمثل حالة طلب غير مرن ، حيث أن انخفاض الثمن من (م س) إلى (م سَ) ، قد أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أقل من (م و) إلى (م وَ)٠

٥ ـ طلب متكافئ المرونة : وهنا يؤدى تغير الثمن إلى تغير الكمية المطلوبة بنفس النسبة ، فإذا انخفض الثمن إلى النصف ، زادت الكمية المطلوبة إلى الضعف ، وإذا ارتفع الثمن إلى الضعف نقصت الكمية المطلوبة إلى النصف٠ وفى هذه الحالة يكون المعامل العددى للمرونة مساوياً للواحد الصحيح ، ويأخذ منحى الطلب شكل القطع الزائد القائم Bactangular Hyperbola كما يتضح فى جزء من الشكل (٣٣) التالى :

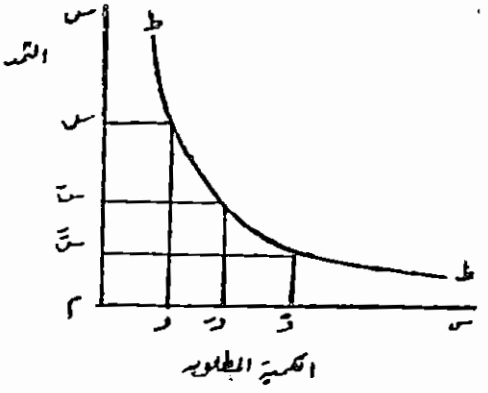

شكل رقم (٣٣)

فى جزء من هذا الشكل المنحنى (ط ط) يمثل حالة طلب متكافئ المرونة حيث أن انخفاض الثمن من (م س) إلى (م سَ) قد أدى إلى زيادة الكمية المطلوبة بنفس النسبة ، أى من (م و) إلى (م وَ)٠ وهذا التغير فى الكمية لم يؤد إلى تغير فى المساحة الواقعة تحت المنحنى ، إذا أن المساحة الأولى تساوى المساحة الثانية بالضبط ويمكن توضيح هذه المرونات فى شكل جدول لبيان العلاقة بينها وبين الانفاق الكلى٠

جدول رقم ١٢ : يوضح العلاقة بين المرونات والإنفاق الكلى

الثمن بالقروش	أ - مرونة الوحدة الانفاق الكلى		ب - طلب مرن الانفاق الكلى		جـ - طلب غير مرن الإنفاق الكلى	
	الكمية بالوحدة	الكمية × الثمن	الكمية	الكمية × الثمن	الكمية	الكمية × الثمن
١٠	٢٠	٢٠٠	٢٠	٢٠٠	٢٠	٢٠٠
٨	٢٥	٢٠٠	٣٠	٢٤٠	٢٢	١٧٦
٥	٤٠	٢٠٠	٦٠	٣٠٠	٢٨	١٤٠
٤	٥٠	٢٠٠	٨٠	٣٢٠	٣٠	١٢٠
٢ر٥	٨٠	٢٠٠	١٤٠	٣٥٠	٤٠	١٠٠
٢	١٠٠	٢٠٠	١٩٠	٣٨٠	٤٥	٩٠
١	٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٦٠	٦٠

٧ - العوامل التى تؤثر على مرونة الطلب :

غير أنه يمكن نتساءل عن ما هى العوامل التى تؤثر على درجة مرونة الطلب على سلعة معينة ، فتجعلها كبيرة أو قليلة؟

الواقع ان هناك عدة عوامل تؤثر على درجة مرونة الطلب على سلعة معينة نجملها فيما يلى :

١ - مدى وجود بديل للسلعة يقوم مقامها فى إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك ، فكلما توافر للسلعة بديل ، وكلما كان هذا البديل أقرب إلى إشباع نفس الحاجة التى تشبعها السلعة الأصلية كلما كان الطلب على تلك السلعة أكثر مرونة ، ذلك بأن أى ارتفاع فى ثمن السلعة الأصلية يجعل المستهلكين يتحولون عنها إلى شراء السلعة البديلة على فرض عدم تغير ثمنها* مثال ذلك تحول المستهلكين من استهلاك سلعة المكرونة إلى استهلاك سلعة الأرز عند ارتفاع ثمن الأولى وبقاء ثمن الأرز ثابتا*

* قد يبدو لأول وهلة ان تطبيق قانون المرونة لا يعطينا المعامل العددى أ ولكن هناك مرونة النقطة ومرونة القوس لذلك لزم التنويه*

٢ - مدى ضرورة السلعة بالنسبة للمستهلك :

لا شك أنه كلما كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك ، كلما كان الطلب على هذه السلعة غير مرن ، ففى هذه الحالة لا تتأثر الكميات المطلوبة بدرجة كبيرة إذا ارتفع الثمن كذلك لا تزيد زيادة كبيرة إذا انخفض ، مثال ذلك سلعتى الملح والخبز .

أما إذا كانت السلعة غير ضرورية بالنسبة للمستهلك ، أى إذا كانت سلعة كمالية، فإن الطلب عليها يكون كبير المرونة ، مثال ذلك المنسوجات الحريرية بالنسبة للفقراء .

٣ - مقدار نصيب السلعة من دخل المستهلك (أى الأهمية النسبية لما ينفق على هذه السلعة بالنسبة لدخله) .

فكلما قل نصيب السلعة من دخل المستهلك . كلما كان الطلب عليها قليل المرونة . ذلك بأنه إذا كان الجزء المنفق من دخل المستهلك على السلعة يمثل نسبة ضئيلة من هذا الدخل ، فإن تغيير ثمن هذه السلعة لن يؤثر تأثيراً محسوساً على الكمية المطلوبة منها ، مثال ذلك سلعة كالكبريت فهى تمثل نسبة ضئيلة مما ينفقه المستهلكون من دخولهم على السلع عموماً ، ولذا فإن ارتفاع ثمنها أو انخفاضه لن يغير كثيراً من طلبهم على هذه السلعة . وذلك بعكس الحال للسلعة التى يكون نصيبها من دخل المستهلك كبيراً ، حيث تكون مرونة الطلب عليها أكبر نسبياً ، ذلك بأن تغير ثمن هذه السلعة ولو بمقدار ضئيل سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على الكمية المطلوبة منها ، مثال ذلك سلعة كالثلاجات أو الأجهزة الكهربائية الأخرى . مثل هذه السلع تمثل نسبة كبيرة من انفاق المستهلكين بالنسبة لدخلهم الشهرى .

ومن هنا يؤدى ارتفاع الثمن أو انخفاضه إلى تغير كبير فى طلب المستهلكين .

٤ - حجم دخل المستهلك ، فطلب أصحاب الدخول الكبيرة (الأغنياء) على سلعة من السلع أقل مرونة من أصحاب الدخول الصغيرة (الفقراء) على نفس السلعة .

وتفسير ذلك أن المنفعة الحدية للنقود لدى الأغنياء ضئيلة نسبياً بالنسبة للمنفعة الحدية للنقود عند الفقراء .

تلك هى اهم العوامل التى تحكم مرونة الطلب على سلعة معينة . وهى عوامل وإن بدا كل منها مستقلا عن الاخر ، الا انها فى الحقيقة متداخلة فى كثير من الاحيان ، بمعنى انه يجوز ان يؤثر اكثر من عامل من تلك العوامل على درجة مرونة الطلب على نفس السلعة .